Al-Adab Journal Issue. No (151) Supplement (December) 2024
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

Social Change and the Rising of Deviance in the UAE Society (An Analytical Study)

Khadija Mohamed Hared
MA-student-Department of Sociology- University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social Sciences
U21103239@sharjah.ac.ae
Mohammed Abdel Karim Al Hourani
Associate Professor of Sociology- University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social Sciences
malhourani@sharjah.ac.ae

Copyright (c) 2024 (**Khadija Mohamed Hared, Associate Professor. Mohammed Abdel Karim Al Hourani (Ph.D.)**

DOI: https://doi.org/10.31973/n6gdx940

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This study addressed the social change and the rise of deviance in the UAE society, because deviance is one of the negative phenomena in society, especially if this deviance is towards children, which will result in many problems that negatively affect society and undermine its security and safety. Therefore, the study aimed to explain and analyze the social changes and the rise of deviance in the UAE society, by identifying the changes occurring in the public sphere of society and their repercussions on family structure as well as their impact on family functions, which greatly influenced the emergence of deviance, and the factors that also emerged from these changes culturally and socially that contributed to the escalation of deviance, in addition to analyzing the role of public control policies in preventing deviance. This study is an analytical study. It is concluded that the social changes that permeated the family and the larger society with the changes happening in various general, cultural, social, and economic fields, had a significant impact on the escalation of children's delinquency in UAE society. The study also emphasized the state's role in establishing rehabilitation centers for delinquents and the necessity of making changes in the goals of some general policies pursued by some institutions that use punishment only and emerging it with appropriate rehabilitative and correctional programs to prevent deviance.

Keywords: deviation, social change, UAE **society.**

***The authors has signed the consent form and ethical approval**

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

التغيير الاجتماعي وتصاعد الانحراف في مجتمع الإمارات (دراسة تحليلية)

الباحثة خديجه محمد حريد
قسم علم الاجتماع– جامعة الشارقة– كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

د.محمد عبد الكريم الحوراني
أستاذ علم الاجتماع مشارك– جامعة الشارقة– كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

(مُلَخَّصُ البَحث)

تناولت الدراسة التغيير الاجتماعي وتصاعد الانحراف في مجتمع الإمارات، ذلك لكون ظاهرة الانحراف من الظواهر السلبية في المجتمع ولاسيّما إذا كان هذا الانحراف يتجه نحو الأبناء، وما يترتب عليها من العديد من المشكلات التي تؤثر بشكل سلبي في المجتمع وتزعزع أمنه وسلامته؛ لذلك هدفت الدراسة إلى بيان وتحليل التغيرات الاجتماعية وتصاعد الانحراف في مجتمع الإمارات، وذلك من خلال التعرف على التغييرات الحاصلة في المجال العام في المجتمع وانعكاساتها على البناء الأسري وتأثيرها على وظائف الأسرة والتي أثرت بشكل كبير في ظهور الانحراف، وما انبثقت من هذه التغييرات أيضًا من عوامل ثقافية واجتماعية أسهمت بدورها في تصاعد الانحراف، إضافة إلى تحليل دور سياسات الضبط العامة في الوقاية من الانحراف. وتعد هذه الدراسة من الدراسات التحليلية.

وتوصلت الدراسة إلى أن التغيرات الاجتماعية التي تخللت الأسرة والمجتمع الكبير والتغيرات الحاصلة في مختلف المجالات العامة الثقافية منها والاجتماعية والاقتصادية كان لها تأثير كبير في تصاعد انحراف الأبناء في مجتمع الإمارات، كما أكدت الدراسة على دور الدولة في إنشاء مراكز تأهيلية للمنحرفين، وضرورة إحداث تغييرات في أهداف بعض السياسات العامة التي تنتهجها بعض المؤسسات، القائمة على العقاب فقط وإدماجها بالبرامج التأهيلية والإصلاحية المناسبة للوقاية من الانحراف.

الكلمات المفتاحية: التغير الاجتماعي، الانحراف، مجتمع الإمارات.

*** وقع المؤلفون على نموذج الموافقة والموافقة الأخلاقية الخاصة بالمساهمة البشرية في البحث**

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

المقدمة:

شهدت المجتمعات في السنوات الأخيرة أشكال كثيرة للتغير الاجتماعي نتيجة للتطور والعولمة السائدة في العالم المعاصر، وكذلك مجتمع الإمارات، إذ انبثق من هذه التغيرات العديد من الظواهر التي أثرت بشكل أساسي في الأفراد بوصفهم المحور الأساسي لكل تغير وتقدم في المجتمع(زراقة،٢٠١٩،ص١٣). ومن هذه الظواهر التي تصاعدت نتيجة للتغير الاجتماعي هي ظاهرة انحراف الأبناء، إذ تعد هذه الظاهرة من الظواهر الاجتماعية الخطرة والمعقدة في المجتمع، ومن أهم المشكلات الاجتماعية والأسرية التي تواجه جميع دول العالم بشكل عام ومجتمعنا الإماراتي بشكل خاص، وذلك نتيجة لما يترتب عليها من آثار سلبية كبيرة تنعكس بدورها في الأسرة والمجتمع ككل، فضلًا عن كونها تتناول أهم عنصر من عناصر المجتمع وهم الأبناء –صغار السن والمراهقين– لكونهم شباب الغد الذين يمثلون مستقبل المجتمع والجيل الذي سيكمل ما بدأه قادة المجتمع من تقدم وتطور وما بذلوه من جهود كبيرة ومختلفة للحفاظ على مجتمع مستقر وواعي، وبوصفهم أيضًا العنصر الرئيسي في حفظ المجتمع والمضي به قدمًا فهم أساس المجتمع ومن يكونون الأسرة التي تشكل اللبنة الأساسية في بناء المجتمع، والذين بدورهم يحافظون على مكتسبات الوطن والمجتمع وإكمال تطويره وبنائه وازدهاره (الشرمان، ٢٠١٤، ٤).

وعلى الرغم من كافة الجهود التي تبذلها الدولة والحملات التوعوية لوقاية الأبناء من الانحراف بمختلف أشكاله، إلا أن هذه الظاهرة لا زالت واضحة وتزداد حدة مع مرور السنين وما يصاحبه من عولمة، وفي ظل التغير الاجتماعي السريع الحاصل في مجتمع الإمارات سواء كان هذا التغير في البناء الأسري أم في المجال العام. ومن ثمّ فإن ظاهرة انحراف الأبناء تعد مشكلة اجتماعية خطيرة سواء على الفرد نفسه أم على المجتمع المحيط به؛ لذا كان لابد أن تكون لهذه الظاهرة الخطرة عوامل تدعم ظهورها وتقف وراء تفاقمها (الرشيد، ٢٠٢٢، ١٧٢).

فهناك العديد من العوامل المتنوعة والمتداخلة التي جاءت نتيجة للتغير الاجتماعي الهائل الذي شهده المجتمع والذي يؤدي بدوره إلى الانحراف، وتختلف من حيث درجة تأثيرها وأهميتها في المشكلة، فعلى سبيل المثال الشجار المستمر بين الوالدين، وسوء المعاملة الوالدية للأبناء، ومصادقة رفاق السوء، وعدم كفاية الدخل مقارنة مع عدد أفراد الأسرة، وانتشار الثقافات الغربية وإدمان التكنولوجيا ومواقع التواصل الاجتماعي، هي بعض العوامل التي لها دور في اتاحة الفرصة للوقوع في تيار الانحراف.

فقد أظهرت دراسة بحثية في "انحراف الأحداث: أسبابه وعوامله من وجهة نظر الاحداث" أن أهم أسباب الانحراف يعود إلى غياب دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء، وضعف الوازع الديني والقيمي والأخلاقي عن الحدث، والدخل الاقتصادي المتدني للأسرة، واتساع حجم الأسرة، فضلًا عن رفاق السوء إذ بلغت نسبة أفراد العينة الذين أقروا بتأييد ومساعدة رفاقهم لهم على سلوكهم المنحرف ٨٤.٤% (الشرمان، ٢٠١٤، ١).

مشكلة الدراسة:

وعلى الرغم من كون هذه الظاهرة منتشرة منذ القدم إلا أنها أصبحت أكثر تضخمًا وظهورًا في وقتنا الحالي نتيجة العولمة والانفتاح والتغيرات الاجتماعية التي طرأت في مجتمعنا، لذلك جاءت الدراسة لمعرفة التغيرات الحاصلة في البناء الأسري والتغيير بشكل عام في المجالات المختلفة وتصاعد الانحراف في المجتمع، و الوصول إلى استنتاجات ومقترحات واقعية للتقليل من حدة هذه الظاهرة.

يعد انحراف الأبناء ظاهرة اجتماعية شديدة التعقيد ومنتشرة لا يمكن غض النظر عنها أو تهميشها؛ إذ أنها أصبحت إحدى أكبر المشكلات التي تواجه المجتمعات العربية والإسلامية وعلى رأسها مجتمع الإمارات، خاصةً في ظل الظروف الراهنة والتغيرات الحاصلة في مجتمعنا وما يواكب هذا العصر من عولمة وتقدم وانفتاح، وبدورها تسعى المجتمعات للحد والتقليل منها، لذلك ركزت الدراسة على تحليل التغيرات الاجتماعية الحاصلة على مجتمع الإمارات والتي بدورها أدت إلى ظهور عوامل وأسباب تؤدي دورًا كبيرًا في تصاعد الانحراف كنتاج للتغير الاجتماعي.

كما أكدت نتائج دراسة الرشيد أن من الأسباب التي تدفع الأحداث إلى انحرافهم تتمثل في تأثير جماعة الأقران على الحدث، والسكن في منزل غير ملائم، وقضاء معظم أوقاتهم على البلايستيشن، وفقر الأسرة، وبطالة الأب وعدم قدرته على تلبية احتياجات الأسرة، والفشل في المراحل التعليمية، وابتزاز الآخرين في وسائل التواصل الاجتماعي (الرشيد، ٢٠٢٢، ١٧١).

وأشارت الإحصاءات الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية في دولة الإمارات إلى ازدياد معدل ظاهرة انحراف الأحداث بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٣، إذ استقبلت عدد من دور الرعاية الموجودة في دولة الإمارات (٦٠٣) حدث في عام ٢٠١٣، مقابل (٣٠٩) حدث في عام ٢٠١٠، أي بنسبة زيادة مقدارها (٩٥.١%). (السويدي،٢٠٢٠، ٧٦).

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

ومن هذا المنطلق، فإن ظاهرة الانحراف أصبحت تتفاقم مع مرور الأعوام، ويؤثر ذلك بشكل سلبي في الفرد والأسرة والمجتمع ككل، لذلك انطلقت الدراسة لمعرفة وتحليل التغيرات الحاصلة في مجتمع الإمارات، من أجل الوصول إلى تفسير واضح ودقيق للتغير الاجتماعي وتصاعد الانحراف في مجتمع الإمارات، بناءً على دراسة وتحليل بعض النظريات المفسرة للانحراف وبعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والخروج باستنتاجات واقتراح بعض التوصيات التي يمكن أن تساعد في حل المشكلة، وذلك من خلال تناولها لثلاثة محاور رئيسية:

-التغير في البناء الأسري والانحراف

-التغير في المجال العام

-سياسات الضبط العامة

أهداف الدراسة:

لابد وأن أي دراسة علمية تخضع للبحث تتضمن مجموعة أهداف تسعى إلى تحقيقها لكي تصل إلى الأغراض البحثية المطلوبة، وتسعى هذه الدراسة إلى:

١- معرفة التغير في البناء الأسري والانحراف

٢- معرفة التغير في المجال العام

٣- معرفة سياسات الضبط العامة في الدولة

أهمية الدراسة:

وتأتي أهمية الدراسة في كونها تحاول إلقاء الضوء على مشكلة انحراف الأبناء في ظل التغيرات الاجتماعية الحاصلة، نتيجة التطور والعولمة التي يشهدها المجتمع خلال السنوات الأخيرة في جميع المجالات، إذ نشأ من هذه التغيرات العديد من المشكلات والظواهر التي أخذت تتفاقم مع مرور الوقت وتشكل خطرًا على الفرد والأسرة والمجتمع بأكمله، وأحد هذه الظواهر التي أخذت تتصاعد وتنتشر نتيجة للتغيرات الحاصلة هي ظاهرة انحراف الأبناء، حيث تعد من أهم المشكلات التي تواجه الأسرة والمجتمع الإماراتي لكونها تصيب أبنائها في ريعان طفولتهم، فتجعل منهم عاملًا للهدم لا للبناء في المجتمع؛ لذا تبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء والاهتمام في دراسة هذه الظاهرة بالنظر إلى التغير الاجتماعي الذي كان له دور في تصاعد الظاهرة وتحليلها من كافة الجوانب الاجتماعية والأسرية والثقافية، وما ينتج من هذه الظاهرة من آثار سلبية تنعكس على المجتمع ككل، وتزداد أهمية الدراسة في إشارة الإحصاءات الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية بدولة الإمارات على إلى أن معدل انحراف الأحداث في إزدياد بين عامي ٢٠١٠، و٢٠١٣، إذ جرى استقبال ٦٠٣ حدث في

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

دور الرعاية الموجودة في الدولة (السويدي، ٢٠٢٠، ٧٦) وبالتالي فإن هذه الظاهرة في تزايد مستمر مع مرور السنوات ومع التغيرات المستمرة. لذا أعدت الدراسة لتحليل التغير الاجتماعي وتصاعد ظاهرة الانحراف والذي يعد جزءا مهمًا في حقل الدراسات الاجتماعية بالاستنتاجات والتوصيات التي سيتم التوصل لها.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي.

أولًا: مفهوم الانحراف:

يعد الانحراف من الظواهر القديمة التي كانت ولا زالت منتشرة في جميع المجتمعات سواء العربية منها أم الأجنبية، إلا أنها تختلف من حيث الأسباب المؤدية لها باختلاف المجتمعات والقيم والمعايير السائدة فيها، فالانحراف يعد من المعوقات الرئيسية للمجتمع والنسق الاجتماعي بكونها تؤثر على الأفراد والأسر والمجتمع بأسره، وخاصة الأطفال والمراهقين الذين يعدون مستقبل المجتمع (زراقة، ٢٠١٩، ١٣).

ويُعرف الانحراف على أنه "أي ضرب من السلوك الذي يخرج عن الأطر الاجتماعية"، كما يُعّرف الانحراف أيضًا على أنه الخروج البين عن الطريق السوي المألوف(مالكي،٢٠٢٢، ٥). ويقصد به انحراف الفرد عن السلوك المقبول في المجتمع واتباعه للسلوك الشاذ المنافي لعادات وتقاليد المجتمع والمعايير السائدة فيه، فالانحراف يأخذ أشكال وصور كثيرة تتمثل في السرقة، والمخدرات، وتخريب الأملاك، والعدوانية، والانحرافات الأخلاقية كالتنمر، والتحرش، وغيرها من الأشكال المتنوعة التي لا حصر لها، وفي المقابل هناك العديد من العوامل التي ساهمت في نشأة وتطور الانحراف في المجتمع نابعة من التغير الاجتماعي الذي تعرض له المجتمع نتيجة العولمة، والتغير في بناء الأسرة والمجالات العامة منها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي أسهمت في تطور هذه الظاهرة.

النظريات المفسرة للدراسة:

وركزت النظرية الاجتماعية بشكل عام على تفسيرها للانحراف من مختلف الجوانب، حيث أشارت نظرية الضبط الاجتماعي في تفسيرها للجريمة والانحراف إلى متغيرات كثيرة وشائعة مثل بناء الأسرة، والتعليم، وجماعات الأصدقاء ويمكن عدّ هذه النظرية ضمن نظرية التنشئة الاجتماعية، فعلى سبيل المثال إذا لم يتم تنشئة الأطفال فإنهم سوف يتصرفون تبعا لرغباتهم، ومن ثمّ فإن أهم طريقة يمكن من خلالها ممارسة الضبط هي عملية التنشئة

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الاجتماعية، فنحن نتعلم الطريقة الصحيحة لأداء الأشياء، القواعد، والمعايير سواء من خلال تنظيم غير رسمي كالأسرة أم تنظيم رسمي كما في المدرسة.

كما أن أصحاب هذه النظرية وأشهرهم "توبي" و "ناي" و "ريكلس" و "هيرش" يرون بأن أفراد المجتمع الذين لا يتم ضبط سلوكهم عن طريق الأسرة وغيرها من الجماعات الأولية يتم ضبط سلوكهم عن طريق رجال الشرطة والخوف من القانون أي عن طريق وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية، كما أشارت النظرية إلى أن عندما تفشل الأسرة في ضبط سلوكيات أبناءها وخاصة الأولاد يكونون معرضين للانحراف أكثر من غيرهم، لذلك نجد مؤسسات أخرى في المجتمع تلجأ لضبط سلوكياتهم كالأطفال المتسولين والأطفال الذين يتركون منازلهم ويعيشون في الشارع، والذين يعتدون على الآخرين ويمارسون مختلف السلوكيات العنيفة كالسرقة والمتاجرة بالمخدرات واستهلاكها، وذلك بوضعهم في مؤسسات خاصة لإعادة ضبطهم وتقويم سلوكياتهم.(بوحرود،٢٠١٩، ٥٨-٥٩)

إذًا فإن هذه النظرية تشير إلى أن الانحراف ينتج عن نقص واختلال كبير في الضبط الاجتماعي الذي يمارس على الأفراد وأن عدم النجاح في ضبطهم وتوجيههم إلى الطريق الصحيح يؤدي بهم إلى دوامة الانحراف، فالبناء الأسري يعد من أهم أبنية المجتمع وأهم مؤسسات الضبط المؤثرة في حياة أبنائها، كما أن الروابط الاجتماعية تعد بدورها من أهم عوامل الضبط الاجتماعي، فتأثر البناء الأسري بجملة التغيرات الحاصلة قد تهدد بظهور الانحراف وتطوره، فضلًا عن جماعة الأقران وتأثيرهم الكبير في الأبناء في سيرهم نحو طريق الانحراف.

كما أشار Edwin Sutherland في نظريته "المخالطة الفارقة" أو ما يعرف "بالاختلاط التفاضلي" أن السلوك الانحرافي والإجرامي سلوك متعلم يتعلمه الفرد من محيطه الاجتماعي بحسب درجة التقارب بين الفرد ومحيط المخالطة الطبيعية، فكلما زاد هذا التقارب زادت إمكانية التعلم، فالفرد إما أن يحاط بقوى معادية للانحراف والجريمة أو مقربة لها ونتيجة للمخالطة يحصل التدريب والتعلم، فإذا كان الرأي المعادي للجريمة والانحراف هو الغالب لدى الجماعة المختلط بها وتعلم الفرد هذا الرأي واكتسابه أصبح معاديا للانحراف والجريمة، في حين يحدث العكس عندما يكون محيط المخالطة مشجعا للانحراف.

ويقيم "Sutherland" نظريته على مجموعة من الفرضيات يمكن تلخيصها فيما يلي: السلوك الانحرافي لدى الفرد غير موروث وإنما مكتسب يتم عن طريق التعلم، أي أنه مستمد من الأسرة أو المدرسة أو وسائل الإعلام أو عن طريق التفاعل مع أشخاص آخرين يتم

الاختلاط بهم في المجتمع بشكل عام، وأن عملية تعلم السلوك المنحرف يتم ضمن إطار من العلاقات المختلفة. (بوحرود، ٢٠١٩، ٦٢)

ومن هنا تفسر الدراسة أن السلوك المنحرف هو سلوك مكتسب ومتعلم أي أن الأبناء قد يتعلمون السلوكيات التي ينتهجونها من الأفراد المحيطين بهم سواء كانوا أصدقائهم أم أسرهم أو حتى من الأفلام والبرامج التي يشاهدونها من خلال وسائل الأعلام، وهذا يعود إلى التغير الحاصل في المجال العام في المجتمع، والتغيرات الحاصلة في المجال الثقافي على سبيل المثال والتي نتج عنها انتشار الثقافات الغربية المغايرة لثقافة المجتمع الإماراتي، وسيادة التكنولوجيا ووسائل الإعلام بشكل كبير، والألعاب الإلكترونية التي يقضي معظم الأفراد أوقات فراغهم عليها، وغيرها من هذه التغيرات الواضحة فإنها تتيح الفرصة لإكتساب وتعلم سلوكيات منحرفة وغير متوافقة مع المعايير والقيم السائدة في المجتمع. إذ انطلقت الدراسة من أبرز التغيرات الاجتماعية المتمثلة في تغير البناء الأسري والتغير في المجالات العامة منها الثقافية والاجتماعية والتي بدورها تحتوي على دور الأقران والأسرة ووسائل الإعلام في تأثيرها في تصاعد الانحراف في المجتمع.

ثانيًا: التغير في المجال العام:

إن الإيقاع السريع الذي شهدته الدولة من التغير والعولمة لم يقتصر تأثيره في الأسرة والبناء الأسري فقط وإنما امتد تأثيره في المجتمع بأكمله، فقد شهد مجتمع الإمارات موجة من التغيرات والتحولات المتسارعة والتي لها دور كبير في التطور والتقدم والانفتاح التي تشهده الدولة في الوقت الراهن وفي كافة المجالات والأنساق الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية.

فضلًا عن التطور التكنولوجي الذي صاحب هذه التغيرات وانبثق منها وانتشر بشكل كبير وواسع وأصبح جزء لا يتجزأ من الحياة، إذ تطورت وسائل الإعلام والاتصال في وقتنا الحاضر كالتلفزيون وشبكات الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل لم يسبق له مثيل، وأصبحت القوة المهيمنة على التفكير والأفعال وتكون أنماط السلوك، فوسائل التكنولوجيا تسهم مساهمة فعالة، ولاسيما الإعلام المصور كالتلفزيون واليوتيوب بالتعريف بالأزياء والسلوك والأفكار والأفعال، فعلى الرغم من أن التكنولوجيا أسهمت في تطوير الكثير من الأعمال والمهام والتعليم، وسهّلت التواصل بين الأفراد في مختلف بقاع الأرض وأصبحت عصب الحياة الذي لا يمكن الاستغناء عنه، إلا أنها في المقابل أثرت بشكل سلبي على طبيعة العلاقات الأسرية بين الأبناء والآباء والتي أشرنا لها سابقًا، وهذا ما أشار إليه (العنزي، ٢٠١٦) أيضًا في دراسته عن انحراف الأحداث في المجتمع الكويتي وهو أن التفكك الذي أصاب العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة، والخلل الذي أصاب

الدور الذي تؤديه المدرسة في عملية التنشئة التربوية لتلاميذها وما تبثه القنوات الفضائية العربية منها والأجنبية من برامج وأفلام ومسلسلات تحث بدورها على الانحراف. إذ جعلت كل فرد من أفراد الأسرة الواحدة يعيش في حالة من العزلة. كما أوضحت إيمان شاهين مظاهر الاستخدام السيئ لمواقع التواصل الاجتماعي على الحياة الأسرية مشيرة إلى أن إدمان المواقع التواصل الاجتماعي يؤدي إلى انشغال كل من أفراد الأسرة بهاتفه مما يقلل بذلك الروابط الأسرية داخل العائلة ويولد العزلة بين الآباء وأبنائهم، فضلًا عن كونها تسهم في حدوث الخلافات العائلية والمشاكل الأسرية نتيجة لعقد المقارنات بين حياتهم وما يروه في وسائل التواصل الاجتماعي (غنيم، ٢٠٢٣).

كما أن من أبرز عواقب الاستخدام المفرط للتكنولوجيا الحديثة والتي تعد من التغيرات التي شملت المجالات الثقافية في المجتمع، وهي انحراف الأبناء، والعنف الأسري بمختلف أشكاله، والخلافات الزوجية التي قد تصل إلى الطلاق وغيرها من المشكلات المجتمعية، إلا أن من أهم وأبرز هذه العواقب هي انحراف الأبناء، فالأبناء في هذه المرحلة يسعون للبحث عن شخصياتهم وعن المتعة والاستكشاف مما يجعلهم أكثر عرضة للانجراف نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة وبشكل مفرط مما يؤثر بذلك في تحصيلهم الدراسي وإفقادهم القدرة على التفكير، ويسهم أيضًا في نشر أفكار مستوردة، فقد يتعلم الطفل منذ سن صغير سلوكيات خاطئة تتمثل على سبيل المثال في العنف داخل المنزل أو في المدرسة وذلك نتيجة أن هذا السلوك يظهر بشكل بطولي في الألعاب الإلكترونية على أجهزة الهواتف الذكية. وجرى التوصل إلى أن الأطفال في الإمارات يقضون من ١٠ إلى ١٣ ساعة يومياً أمام الألعاب الإلكترونية وهو الأمر الذي أدى إلى دق ناقوس الخطر، حيث تشكل خطورة هائلة لما تحتويها من أفكار وتحديات وغيرها، إشارة بأن المعدل الطبيعي من ٧ إلى ١٠ ساعات أسبوعياً (فاروق، ٢٠٢٢).

إذ أن هذا التطور التكنولوجي بمختلف أشكاله أتاح الفرصة للانحراف مع انتشار الألعاب الإلكترونية التي يشوبها الكثير من العنف وإدمان الأبناء عليها وقضاء ساعات طويلة في اللعب مع أصدقاء افتراضيين، مما يساعد على اكتساب سلوكيات تدفعهم إلى الانحراف؛ إذ أن المداومة على لعب مثل هذه الألعاب بشكل مستمر يولد لدى الأبناء الرغبة في تطبيقها وممارستها فعليًا على أرض الواقع، سواء مع الأصدقاء في المدرسة أو في المنزل يتصرفون بعنف ويصل إلى الضرب والسرقة وغيرها من السلوكيات الخاطئة، فضلًا عن الأفلام التي تظهر على شاشات التلفاز أو في المواقع والتي تتصف بالعنف والأكشن حيث تؤثر بدورها في تصرفاتهم وطرائق تفكيرهم أيضًا. وهذا ما توصل إليه (النواصرة

واللبون، ٢٠١٩) في دراستهم لظاهرة جنوح الأحداث أن للتلفزيون والفضائيات والانترنت أثرا كبيراً في زيادة نسبة الجنوح بين الأحداث وإنّ الأحداث يقضون وقت فراغهم مع جماعة الرفاق مما يجعلهم يتأثرون بسلوكياتهم.

كما أظهرت إحصاءات المسح الصحي العالمي الذي أُجري لطلبة المدارس في الإمارات عام ٢٠١٥، أن ٥٦% من طلبة المدارس، من عمر ١٣ إلى ١٥ سنة، يمضون ثلاث ساعات أو أكثر يومياً في استخدام الألعاب الإلكترونية، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى قرابة الـ٦٣%، لدى الفئة العمرية ١٦-١٧ سنة، فضلا عن أن نحو ٧٠% من الأطفال الأكثر عرضة لإدمان الألعاب الإلكترونية، ينتمون إلى الشريحة السنية التي تقلّ عن خمس سنوات، بسبب انشغال الوالدين عنهم، إذ أنهم في هذه المرحلة مهيؤون أكثر من غيرهم لتقمص الشخصيات التي يشاهدونها على التلفاز أو السينما أو الألعاب، والتأثر بتلك الشخصيات سواء كانوا رجال عصابات، أم شخصيات عنيفة، أم غيرها من الشخصيات التي قد تؤثر بشكل سلبي على تصرفاتهم وفطرتهم السليمة (السباعي، ٢٠١٩).

فضلا عن ذلك أن الطفل قد يتعلم قيم وأخلاقيات خاطئة نتيجة انفتاحه على ثقافات مختلفة كون التكنولوجيا ومواقع التواصل الاجتماعي أتاحت فرصة الانفتاح على ثقافات أخرى وديانات أخرى، سواء عن طريق الفيديوهات التي لا تتناسب مع عمره، أم الدخول إلى مواقع إنترنت غير صالحة له مالم تتواجد الرقابة الأسرية، وفي وقتنا الحاضر وبكل واقعية يقضي الأبناء معظم أوقاتهم على الهواتف الذكية والأجهزة الذكية (الآيباد) لساعات متتالية تجعلهم أكثر عرضة للانخراط والتعرف على أشكال مختلفة من الانحرافات. وهذا ما أكدته دراسة (السالمية، ٢٠١٨) عن دور وسائل الاتصال الحديثة في انحراف الأحداث والذي أشار فيه إلى أن لوسائل التواصل الاجتماعي تأثيرًا قويًا في الانحراف. كما اتفق ذلك مع الدراسة التي أجراها (المري، ٢٠١٩) عن تأثير وسائل التواصل الاجتماعي وتقنيات الاتصال الحديثة على انحراف الأحداث، حيث أكدت نتائج دراسته أن لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي أثر كبير على جذب الأحداث نحو الانحراف وذلك من وجهة نظر العاملين في شرطة الأحداث القطرية.

ومع قيام الاتحاد في دولة الإمارات وظهور النفط والغاز والانفتاح الخارجي على ثقافات المجتمعات والشعوب الأخرى نظرًا لتواجد جميع الجنسيات والأفراد من مختلف الأديان في مجتمع الإمارات الذين لديهم عادات وتقاليد وثقافات مختلفة والتي قد تكون بعيدة كل البعد عن الثقافة العربية والإسلامية السائدة في المجتمع الإماراتي، وما نتج عن ذلك ظهور العديد من التغيرات السريعة في أنظمة وأبنية هذا المجتمع وخاصة في نظام الأسرة ووظائفها، والتي

بدورها أثرت على الأبناء وسيرهم نحو طريق الانحراف وتعلم السلوك غير السوي، ظهرت أشكال الانحراف المختلفة في المجتمع والتي قد تأخذ صورًا كثيرة منها التخلف الدراسي، وكراهية المدرسة وتحدي المدرسين، وتعمد خرق الأنظمة المدرسية، والميل إلى التخريب وعدم الشعور بالمسؤولية تجاه الأموال، والاهتمام الزائد بالنشاط الجنسي، والهروب المستمر من المنزل أو المدرسة، والشراسة في التعامل والميل للسيطرة والتمرد على السلطة الأبوية، والكذب والعناد والمشاجرات والمعاكسات، وارتكاب جريمة السرقة والشتائم البذيئة وتدخين السجائر والمخدرات والانحرافات الجنسية، فضلا عن احتمالية إدمان شرب الكحوليات، إذ أشارت إحدى نتائج الدراسات التي أجريت في مجتمع الإمارات أن التهمة الشائعة بين الأحداث هي السرقة بنسبة ٣٥.١%، تليها تهمة تعاطي المؤثرات العقلية بنسبة ١٢.٨% من أفراد الدراسة بكونهما التهمتان الأساسيتان لدخولهم مركز الأحداث (السويدي، ٢٠٢٠).

كما أثبتت الدراسات الميدانية التي أجريت حول الانحراف السلوكي عند الأبناء خلال مرحلة المراهقة، أن الفئة العمرية التي تراوح أعمارها بين ١٥ و١٨ سنة تقريباً تعتبر أخطر فئة عمرية تتسم بشدتها وقوة انحرافها، وتحول الأبناء خلال تلك المدة العمرية لأحداث خطرين في عالم الإجرام والانحراف يتورطون في قضايا كبيرة يعاقب عليها القانون، مشيراً إلى أن «الإحصاءات تؤكد أن الأبناء خلال هذه المدة العمرية قد يلجؤون إلى تدخين السجائر التي تعتبر المدخل الرئيس لتعاطي المخدرات، ويكون لها التأثير القوي نحو الاندفاع لدائرة التعاطي بنسبة تراوح بين ٧٥٪ و٩٠٪». ولفت إلى أن الاحصاءات تشير أيضاً إلى أن الأغلبية من الأحداث في سن الـ١٥ لديهم حب الاستطلاع والفضول وخوض التجربة في استكشاف كل ما هو جديد، إذ أظهرت الدراسات أن ٤٤٪ من الذين يتعاطون المخدرات خلال هذه الفئة العمرية كان بسبب الفضول والتجريب (دبي–وام، ٢٠١٣).

بالإضافة إلى أن إحدى التقارير أظهرت أن ٢٣٠٠ طفل في دولة الإمارات تتراوح أعمارهم بين ١٠ و١٥ سنة يدخنون بنسبة ١.٣١% من إجمالي عدد الأطفال في هذه الشريحة العمرية، في حين تدخن ١٠٠٠ فتاة من نفس الفئة العمرية للذكور (مجلة الاتحاد، ٢٠١٨).

وبناءً على ما سبق، فإن هذا الإيقاع السريع الذي تشهده المجتمعات العربية والإسلامية وعلى رأسها مجتمع الإمارات كان له أثر كبير في الأفراد والمجتمع ككل، مما أدى إلى خلل في الأبنية الاجتماعية بكافة أشكالها وتراجع المؤسسات الاجتماعية وعدم قدرة وسائل الضبط على مواكبة التغيرات وواقع الحياة، وأخيرًا أثر على الأبناء بشكل كبير والذين يُعدون أساس المجتمع ونهضته واستمراريته من خلال ازدياد نسبة الانحراف لديهم والتي بدورها

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

تؤثر بشكل سلبي على الأسرة والمجتمع مالم يتم العمل على إيجاد السبل للرشاد والعودة بهم إلى الطريق الصحيح.

ثالثًا: التغير في البناء الأسري والانحراف:

لقد عرفت الأسرة الاماراتية كغيرها من الأسر في المجتمعات الأخرى جملة من التغيرات الهائلة والمتسارعة في ظل التطورات والتغيرات التي حدثت في السنوات الأخيرة في مجتمع الإمارات، حيث تأثرت الأسرة بدورها بهذه التغيرات والتطورات لكونها من أهم المؤسسات الاجتماعية التي لازمت المجتمعات الإنسانية منذ بدايتها، إذ أنها تعد النواة الأولى واللبنة الأساسية في بناء المجتمع من خلال تنشئة الأبناء وتربيتهم ونقل التراث الثقافي والقيمي والديني وهذا ما يطلق عليه بالتنشئة الأسرية والاجتماعية، فالأسرة هي الخلية الاجتماعية الأولى التي يرتبط بها الفرد منذ طفولته ويتعلم منها التصرفات والعادات، وتضمن بقاءه برعايته نفسيًا واجتماعيًا، وثقافيًا، واقتصاديًا؛ نتيجة لوجود تفاعل قوي بين أفراد الأسرة الواحدة (الهواري، ٢٠٢٠).

وتعدّ الأسرة في الإمارات من أهم الجماعات الأولية بالنسبة لتربية الطفل وتوجيهه والاهتمام به، لذا فإن الأسرة تؤثر على تكوين شخصية الأبناء، ورسم مستقبلهم، فهي تعد بمنزلة الخلية الأولى لأي مجتمع، ونظرا لما للأسرة من أثر كبير في تقويم سلوك الفرد، فقد قام كثير من الباحثين بدراسة بين التفكك الأسري والجنوح، ونتائج هذه الدراسات تختلف إلى حد ما بين دراسة وأخرى، وذلك لاختلاف طبيعة المجتمع وصفاته ومميزاته، وكذلك لاختلاف طرق جمع البيانات وتحليلها، فقد أثبت الدراسات أن نسبة (٧٠% إلى ٩٠%) من الأحداث المنحرفين أتوا من بيوت شابها التناقض وعدم الانسجام بين أفرادها، فالحدث عندما يفتح عينيه في بيت تسود فيه الخصومة والشجار بين الوالدين، فمن الحتمي أن يترك البيت القائم ويهرب من محيط الأسرة الموبوءة ليبحث عن رفاق، مما يمهد له سبل الانحراف. وعلى الأسرة أن تقوم بالواجب الأسمى وهو فطام الابن بمعنى تعويده في الوقت المناسب على أن يستقل عن الآخرين وألا يظل عالة على الأسرة، مستغلًا الشفقة والبساطة التي يعيش على حسابهما في المنزل وذلك حتى لا يحرم الطفل من التعود على لذة الكفاح والخدمة والعمل بين الآخرين من بني جنسه خارج المنزل (سعفان، ١٩٦٦).

ومع التغيرات الذي سادت منذ التسعينيات في الدولة بدأت تتغير الأدوار التربوية للأسرة حيث أن المجتمعات الحديثة والتكنولوجيا سلبت الأسرة وظائفها تدريجياً من الأوسع إلى الواسع ثم إلى الضيق في الأضيق، فوظائف الأسرة الإماراتية كانت واسعة كل السعة شاملة

لمعظم شؤون الحياة الاجتماعية والثقافية، ولكن المجتمع العام أخذ ينتقص هذه الوظائف من أطرافها شيئاً فشيئا، و ينتزعها من الأسرة واحدة بعد أخرى (الحمادي، ٢٠٠٠).

ويظهر ذلك في العلاقة بين الآباء وأبنائهم في الأسرة الواحدة حيث يمكن ملاحظة أثر هذا التغير والتطور الذي شهده المجتمع الإماراتي في الحياة المعاصرة من خلال تسليط الضوء إلى مدى تفرغ الأهل لتربية أبنائهم ومدى انشغالهم عنهم، وكيف انعكس ذلك على طبيعة العلاقة داخل الأسرة التي قد تدفع الأبناء إلى الانحراف. وأوضحت دراسة (العاني و العقروبي، ٢٠١٥) التي تناولت المسؤولية الأبوية في الأسرة الاماراتية أن من أهم التحديات التي تواجه الوالدين للقيام بواجباتهم ومسؤولياتهم الأبوية تتعلق بالضغط الذي يسببه العالم الافتراضي على وظائف الأسرة الإماراتية، فضلًا عن دور الخدم في قيامهم لبعض الوظائف ذات العلاقة بالأسرة يشكل عائقًا وضغطًا على الأسرة للقيام بمسؤولياتها من خلال حماية أبنائها والمحافظة على حقوقهم في بيئة سليمة.

كما شهد المجتمع مع التغير والتطور ارتفاع متطلبات المعيشة وما يصاحبها من حاجات جديدة وعصرية تتطلب بذلك انشغال الوالدين كلاهما بالعمل، فقد يمضي الوالدين معظم الوقت في العمل في حين يبقى الابناء مع الخادمات أو المربيات وبالتالي يؤثر ذلك على تربيتهم و يكتسبون عادات وسلوكيات وثقافة مغايرة عن ثقافتهم تتمثل في ثقافة المربية، كما أن انشغال الوالدين بمكانتهم الاجتماعية مثل المبالغة بالزيارات والمجاملات وحضور المناسبات المتنوعة يقلل من اهتمامهم بأبنائهم وتربيتهم فلا يجد الأبناء من يهتم بهم، وبالتالي يؤدي ذلك إلى غياب الرقابة مما يجعل لديهم وقت للتعرف على أصدقاء السوء والذين يعتبرون الطريق الأول للانحراف. وفي هذا الصدد أشارت دراسة (العنزي، ٢٠١٦) أن الاختلالات الهيكلية الي أصابت بنية الأسرة الكويتية، وعلى وجه الخصوص عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء والتي تعتبر الوظيفة السامية والأساسية للأسرة والتي بدورها أدت إلى ضعف الرقابة الأسرية على الأبناء وعدم تدخلها في رعايتهم وحمايتهم من أصدقاء والسوء، فضلاً عن التفكك الذي أصاب العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة، الأمر الذي انعكس سلباً على انحراف الأحداث.

وهذا يؤكد على أهمية الرقابة الوالدية لأبنائهم لوقايتهم من الوقوع في دوامة الانحراف، إذ أن ضعف الرقابة الأسرية وعدم متابعة الأبناء بشكل مستمر وإهمال الوالدين وعدم الاهتمام بالأبناء يعد بدوره من عوامل الانحراف، حيث أشار كل من (حياصات والشرع، ٢٠٢٢) في دراستهما لأسباب انحراف الأحداث في المجتمع الأردني أن السبب الأساسي

لانحراف الأحداث يرجع إلى البيئة الداخلية ويقصد بها أسرة الحدث، والمتمثلة في غياب التوجيه والإرشاد، وإهمال الأهل لأبنائهم، وعدم وجود الرقابة والاهتمام.

فالجميع يتفق على أن هذا العصر هو عصر الأسرة الهشة وأن الحياة الأسرية أصبحت على مفترق خطير، والدليل على ذلك تزايد أعداد الأسر التي تقوم على رعايتها امهات فقط، في حين غاب دور الأب غياباً تاماً وهذا ما نلاحظه في العقدين الماضيين. فضلا عن ذلك دور الحضانة ورياض الأطفال ذات النوعية الضعيفة التي لا يهمها إلا الكسب الوفير، إذ أنها اصبحت تنوب عن الآباء والأمهات في تنشئة عدد كبير من الأطفال الذين ينتمون إلى أسرة عاملة، فثمة تزايد ملحوظ في عدد الأطفال الذين يقضون جزءاً من يومهم بدون إشراف من آبائهم وأمهاتهم، خاصة في الأوقات ما بين انتهاء الدوام المدرسي وعودة الوالدين للمنزل بعد انتهاء العمل. ويعكس هذا الأمر حقيقة مهمة جداً وهي أن مصير هؤلاء الاطفال هو الفشل والانحراف مستقبلاً وخاصة في سن المراهقة ثم يصبحون أحداثا بحكم القانون (الحمادي، ٢٠٠٠).

كما أن عدم تلبية وإشباع المطالب الضرورية لحاجات الأبناء له تأثير في إمكانية انحرافهم، ففي حال لم يشبع الأبن حاجاته في المنزل فقد يلجأ إلى حلول بديلة بنظره تتمثل في السرقة وما قد يصاحبه من سلوكيات منحرفة أخرى، في المقابل فإن إعطاء المال المستمر للأبن دون سؤاله فيما أنفقه أيضًا قد يكون له تأثير سلبي عليه فقد ينفق المال في حاجات سيئة كالدخان والمخدرات على سبيل المثال والتي تكون نهايتها الانحراف، ويدخل هذا ضمن الإهمال الزائد الذي أوضحه (عبد القادر، ٢٠١٨) في دراسته عن العوامل الاجتماعية المؤدية لجنوح الأحداث، حيث أكدت نتائج دراسته أن الوضع الاقتصادي للأسر والإهمال الزائد له تأثير على جنوح الأحداث.

لذلك يعد التغير في البناء الأسري وتراجع دور الأسرة الأساسي في تربية أبنائهم وتقديم الرعاية والحماية لهم سببًا وجيهًا ليسلك الأبناء طرائق مختلفة وغير جيدة وغير مشروعة لكسب عيشهم وتفريغ مشاعرهم من خلالها، فالأسرة هي الأساس إذا ما تفككت تنبثق منها مظاهر أخرى كالعنف الأسري والطلاق والخيانات وإهمال الأبناء وتعاطي المخدرات وغيرها من المشكلات والجرائم المختلفة التي قد تكون سببًا كافيًا في دفع الأبناء نحو الانحراف ودمار مستقبلهم. وهذا ما أكدته دراسة (الحارثي، ٢٠٢٢) الذي خلصت نتائجه إلى أن ضعف الرقابة الأسرية وانفصال الوالدين بهجر أو طلاق، وانتشار العنف الأسري تعدّ من أهم العوامل الأسرية المؤدية لانحراف الأحداث، وأشارت أيضًا دراسة (زيتوني، ٢٠١٧) أن التغير الاجتماعي من أهم مؤسسة من مؤسسات المجتمع وهي الأسرة، وأثر على بنائها،

ووظائفها، مما أدى إلى إحداث خلل في توازنها، وزعزعة استقرارها، ومن ثمّ نجم عنها تغير في أدوار الوالدين في تربية أبنائهم، وضعف الرقابة الوالدية على الأبناء، ما أدى بدوره إلى تبني الأبناء السلوكيات المنحرفة كالإدمان والانضمام إلى عصابات إجرامية، متجاهلين بذلك للقيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع.

رابعًا: آلية مهمة للتصدي للانحرافات في المجتمع:

ومع تصاعد الانحراف في مجتمع الإمارات نتيجة للتطور الملحوظ الذي تشهده الدولة، كان من الجدير أن يتم وضع سياسات تضبط هذه الظاهرة وتركز على تعزيز الحس الأمني والمجتمعي في الوقاية منها، إذ وضعت الدولة العديد من التشريعات والقوانين التي من شأنها أن تحد من انحراف الأبناء بمختلف أشكالها وتصعب حدوثها، فضلًا عن إنشاء العديد من مراكز التأهيل المنتشرة في كل إمارة من الإمارات. القوانين والعقوبات كانت ولا زالت الوسيلة الأساسية التي تعتمدها المجتمعات لمواجهة الانحراف والجريمة بشكل عام باختلاف أنواعها وأشكالها، فالثواب والعقاب لا يزالا من المقومات الأساسية في تربية الأفراد وردعهم (العواجي، ١٩٩٣، ١٠).

وتعتمد بعض المؤسسات على بعض السياسات الضبطية التي تقوم على بعض الفجوات والتي من شأنها تقلل الوصول إلى الأهداف المرجوة منها، وهي تلك السياسات التي تقوم أهدافها على العقاب فقط كرادع للسلوك المنحرف والجريمة، فعند النظر إلى السلوك المنحرف والوقاية منها لا يمكن أن يكون عن طريق العقاب والتخويف فقط وذلك لكونه قد يؤدي إلى نتائج عكسية، فلا بد من إدخال تعديلات وتغييرات في هذه السياسات وفي طرق التعامل مع الأحداث المنحرفين على سبيل المثال من خلال البرامج التأهيلية المناسبة لأشكال الانحرافات المختلفة (الضمور والحيايي، ٢٠٢٠، ١٢٥).

ووفقًا لما جاء في القانون الاتحادي رقم (٦) بشأن الأحداث الجانحين والمعرضين للجنوح فقد نصت المادة (١٣) أن المحكمة يجوز لها أن تضع الأحداث الجانحين تحت المراقبة الإلكترونية، وذلك لمنع ارتيادهم وترددهم في الأماكن التي قد تؤثر عليهم في إرتكاب الجرائم، وذلك بهدف الردع والوقاية من وقوع الجريمة، كما نصت المادة (١٧) أن للمحكمة بإمكانها أن تودع الحدث الجانح في مؤسسات الأحداث بهدف إعادة تأهيله وتقويم سلوكه المنحرف، نتيجة للتقارير الدورية التي تقدمها مؤسسة الأحداث تقرر المحكمة الإفراج عن هذا الحدث أو إبدال التدابير بأخرى بناءه، كما لا يجوز بقاء الحدث الجانح في مؤسسة الأحداث ما إن أتم الثامنة عشرة من عمره. وفيما يتعلق بصلاحية مؤسسة الأحداث فقد نصت المادة (٣٦) على أنه يجوز لمؤسسة الأحداث أن توصي بالإفراج تحت شرط عن

الحدث المحكوم، ويكون ذلك بناءً على طلب الحدث أو ولي أمره أو يكون من تلقاء المؤسسة بحد ذاتها، ويكون هذا الإفراج بعد أن يقضي الحدث نصف المدة المحكوم بها عليه، إذا تحسن سلوكه في المدة التي قضاها في مؤسسة الأحداث. كما نصت المادة (٤٦) على أهمية الرعاية اللاحقة للأحداث حيث تتولى الوزارة بالتنسيق مع السلطات المختصة وضع البرامج الوقائية والسياسات اللازمة للرعاية اللاحقة للأحداث التي من شأنها أن تعيد دمجهم في المجتمع الكبير وهذا وفقًا لما تحدده اللوائح التنفيذية لهذا القانون، كما تحدد هذه اللوائح التنفيذية المخالفات والجزاءات الإدارية المتعلقة بمخالفة برامج وسياسات الرعاية اللاحقة (القانون الاتحادي رقم ٦، ٢٠٢٢).

وركزت الدولة على إنشاء عدد من مراكز التأهيل ورعاية الأحداث التي أسهمت بشكل فعّال في توجيه خدماتها وتحقيق التوازن والاستقرار في المجتمع من خلال تقديم الخدمات التأهيلية والعلاجية والتقويمية للسلوك المنحرف. وتم إنشاء وحدات الرعاية الشاملة للأحداث من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في عام ١٩٨٠ وذلك للسعي في رعاية هؤلاء الأحداث في مراكز ومؤسسات تتلائم مع ظروفهم، فضلًا عن العمل على إرشاد الأسر إلى الطرق الصحيحة والفعّالة التي من شأنها تمنع وتحد من انحراف أبنائها وجنوحهم في المستقبل(غباش، ٢٠١٤).

ومن مراكز التأهيل ورعاية الأحداث التي تلعب دورًا مهمًا في الوقاية من الانحراف، دار التربية الاجتماعية للفتيات في الشارقة ودار التربية الاجتماعية للفتيان في الشارقة؛ إذ تم إنشاء دار التربية الاجتماعية للفتيات في عام ٢٠٠٤ وهي خاصة لاستيعاب الفتيات من إمارة الشارقة والإمارات الشمالية الأخرى، إذ يهدف المركز إلى علاج حالات جنوح الأحداث من الفتيات ووقاية المعرضات منهن من الوقوع في براثن الانحراف، وذلك من خلال تقديم جملة من خدمات الرعاية النفسية والتعليمية والاجتماعية والمهنية أيضًا، التي تعينهم على تحسين سلوكهم وتوجه طاقتهم نحو المفيد النافع الذي بدوره يقيهم من الانحراف ويساعدهم على استعادة حياتهم، وتطوير مهاراتهم، ويعيد تأهيلهم ودمجهم في المجتمع (غباش، ٢٠١٤).

وعلى وفق الاستراتيجية التي أعلنت عنها دار التربية الاجتماعية للفتيات في عام ٢٠٢٣ والتي تنص على بدء العمل في خطة عملية تضم عدة محاور تركز على العمل بشكل أساسي على توعية الفتيات من المشكلات السلوكية المختلفة والانحرافات المنتشرة في بعض المدارس، ومساعدتهن في تعليمهن إستراتيجيات تعينهن على حل المشكلات المختلفة التي يتعرضن لها، فضلًا عن تكثيف الجهود في مجال الرعاية اللاحقة للفتيات اللاتي تم

ضبطهن نتيجة ارتكابهن للسلوكيات المنحرفة، وذلك نظرًا لأهمية دور الرعاية اللاحقة في ضبط وتقليل معدلات الانحراف والعودة للانحراف. وقامت هذه الخطة على عدد من الحملات التي تهدف إلى توعية الأفراد من المشكلات السلوكية التي تنتهي غالبًا بالانحراف، وواحدة من هذه الحملات هي حملة توعوية بعنوان: معًا لمجتمع خال من الانحراف إذ ركزت هذه الخطة بشكل أساسي على مشكلة المخدرات وكيفية الوقاية من الوقوع فيها(عمر بدران، ٢٠٢٣).

وبالرغم من الدور الفعّال لهذه المؤسسات ومراكز التأهيل في الدولة والتي تحتوي على البرامج المتنوعة والهادفة والمتطورة في تأهيل ورعاية الأحداث إلا أنها فالبداية تحتاج إلى دور الأسرة المهم في تنشئة أبنائها وتربيتهم التربية السليمة الصالحة التي تحصنهم من مخاطر الانحراف، وتغرس في نفوسهم القيم الأخلاقية والدينية. كما أنها بحاجة إلى التعاون الإيجابي مع القطاعات الأخرى كالمدارس ووزارة التربية والتعليم والأندية والمراكز الثقافية والرياضية التي لا يمكن إغفال دورها والإستغناء عنها في مساهمتها الفعّالة في تعديل سلوك الأبناء(غباش، ٢٠١٤). الدولة هي المسؤولة عن أمن وحماية المجتمع؛ لذا كان عليها توفير كافة السُبل لتحقيق الأمن والسلام في هذا المجتمع وحماية أفراده، وذلك إبتداءً من إنشاء المؤسسات والمراكز المناسبة لمختلف الانحرافات والإشراف عليها لتحقيق الأهداف المرجوة والمتمثلة في إصلاح المحكومين وإعادتهم إلى المجتمع بعد تخليهم عن السلوك المنحرف. فضلًا عن ضرورة إحداث تغيير في أهداف بعض السياسات العقابية التي تنتهجها بعض المؤسسات بالنظر إلى الانحراف والسلوك الإجرامي والوقاية منها لا يمكن أن يقتصر على العقوبة فقط؛ إذ أنه لا بد من إدخال تغييرات في نهج التعامل مع الأفراد ذوي النزعة المنحرفة وذلك من خلال البرامج التأهيلية والإصلاحية وذلك وفق ما يتناسب مع الحياة المعاصرة (الضمور والحيايي، ٢٠٢٠، ١٢٥).

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الخاتمة والاستنتاجات:

وختامًا فقد توصلت الدراسة إلى أن التغير الاجتماعي السريع الذي شهدته الدولة خلال السنوات الأخيرة كان له دور كبير في تصاعد الانحراف وخاصة انحراف الأبناء، وذلك نتيجة للتغيرات التي تخللت المجتمع الكبير والتغيرات الحاصلة في مختلف المجالات العامة الثقافية منها والاجتماعية والاقتصادية وما ترتب عليها من ظهور عوامل متعددة ساهمت في ظهور الانحراف بمختلف أشكاله، فضلًا عن التغير الكبير الذي حدث في البناء الأسري، من خلال تغير أولويات الأسرة وانشغال الوالدين عن تربية أبنائهم في تطوير مسيرتهم المهنية، وإهمالهم الواجبات الأسرية وتركها على عاتق المربيات والخدم وما يفرزه ذلك من آفات اجتماعية تنتهي بالانحراف، فالأسرة كونها الخلية الأولى التي ينشأ فيها الأبناء وتكون المسؤولة عن تربيتهم وتنشئتهم التنشئة الصالحة، إن تعرضت لأي خلل في أحد مقوماتها انعكس ذلك بشكل سلبي في الأسرة بحد ذاتها وعلى المجتمع بأكمله وترتب عليه انتشار وتصاعد الانحراف. فضلًا عن الإشارة إلى دور سياسات الضبط العامة في دولة الإمارات في ضبط الانحراف وتعزيز الحس الأمني في المجتمع للوقاية منها، ودور مراكز التأهيل في رعاية الأحداث المنحرفين في تأهيلهم وتقويم سلوكهم المنحرف وتقديم مختلف الخدمات التي تعينهم في على إعادة دمجهم في المجتمع كأفراد صالحين، وتقديم الرعاية اللاحقة التي تؤكد على عدم عودتهم إلى الانحراف. وبناءً على ما سبق فقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات الآتية:

- تأثرت الأسرة الإماراتية بجملة من التغيرات نتيجة للتطور الهائل والسريع الذي شهدته الدولة، مما أدى بدوره إلى التغير في وظائف وأولويات الوالدين داخل الأسرة.
- انشغال الوالدين في حياتهم العملية في ظل التقدم والتطور والتمكين الذي تشهده الدولة أغفلهم عن الأبناء وأتاح لهم المجال في اكتساب سلوكيات خاطئة من المجتمع المحيط ورفاق السوء.
- الهيمنة الالكترونية والتطور التكنولوجي وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي أثر في طبيعة العلاقات الأسرية وأدى إلى ظهور العزلة الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة والتي بدورها قد تؤدي إلى الانحراف.
- أسهمت وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في انتشار الثقافات الغربية والتي بدورها أثرت على الأبناء وسيرهم نحو طريق الانحراف وتعلم السلوك غير السوي.
- اكتساب السلوكيات المنحرفة والعنف والتي قد تنتهي بالجريمة من الألعاب الإلكترونية والأفلام التي أدمن عليها الأبناء التي انبثقت من التطور التكنولوجي.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

- الأبناء الذين يعيشون في أسر يسودها المشاكل والتفكك يميلون للانحراف.
- ركزت الدولة على إنشاء مراكز تأهيلية للأحداث المنحرفين لإعادتهم إلى الطريق الصحيح من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية والمهنية.
- ضرورة إحداث تغييرات في أهداف بعض السياسات العامة التي تنتهجها بعض المؤسسات، التي تقوم على أن السلوكيات المنحرفة والوقاية منها لا يجب أن تقتصر على العقوبة فقط وإنما يستوجب إدخال تغييرات هادفة لمواجهة الانحراف، وذلك من خلال البرامج التأهيلية والإصلاحية المناسبة.

التوصيات:

ويمكن الخروج من هذه الدراسة بالتوصيات الآتية:

- عمل ورش في المدارس لتوعية الأبناء بمخاطر الانحراف وكيفية تفادي الوقوع فيها.
- القيام بدورات توعوية مستمرة للأسر توعيهم بأهمية دور الأسرة الفعّال في تربية الأبناء والوقاية من خطر الانحراف.
- إقامة ورش خاصة للوالدين في كيفية التعامل مع الأبناء والحفاظ على قيم وعادات وثقافة المجتمع.
- ضرورة إشراك الأبناء في مراكز ونوادي ثقافية ورياضية بهدف إشغال وقت الفراغ بدلًا عن الجلوس لساعات طويلة على الأجهزة الذكية.
- التأكيد على أهمية التواصل الأسري وتخصيص الوالدين وقت للأبناء.
- ضرورة تربية الأبناء في جو أسري سليم خال من المشكلات.
- العمل على إنشاء عدد أكبر من مراكز التأهيل في مختلف إمارات الدولة.
- العمل على تكثيف البرامج الفعّالة في الحد من انتشار الأفكار والسلوكيات المنحرفة داخل المؤسسات المعنية.
- إنشاء فرق متخصصة في الأمن الوقائي تهدف إلى التدخل السريع لمنع الجرائم والانحراف عند الشباب وتواجدهم في الأماكن التي يتردد عليها أكبر قدر ممكن من هذه الفئة.

المصادر والمراجع:

١. المري، عبدالله محمد،(٢٠١٩)، تأثير وسائل التواصل الاجتماعي وتقنيات الاتصال الحديثة على انحراف الأحداث من وجهة نظر العاملين في شرطة الأحداث القطرية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن.

٢. العنزي، حامد خزعل، (٢٠١٦)، انحراف الأحداث في المجتمع الكويتي: تحليل سوسيولوجي. مجلة جامعة عين شمس، كلية الآداب، العدد ٤٤، ص ٣١٧-٣٨٣.

٣. الحارثي، مشهور بن عطية، (٢٠٢٢)، انحراف الأحداث في الأسر المفككة ودور الاخصائي الاجتماعي في الحد منها: دراسة تطبيقية على الاخصائيين الاجتماعيين بمراكز تأهيل الأحداث بمنطقة مكة المكرمة، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.

٤. الهواري، ازدهار خلف، (٢٠٢٠)، العوامل المؤدية إلى التفكك الأسري وانحراف الأحداث في المجتمع الأردني، مجلة التربية، جامعة الأزهر، المجلد ٢، العدد ١٨٦.

٥. السويدي، سعاد محمد، (٢٠٢٠)، طبيعة علاقة الأبوين مع الأحداث الجانحين في المجتمع الإماراتي. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد١٧، العدد١، ص٩٦.

٦. النواصره، فيصل عيسى، اللبون، علي، (٢٠١٩)، ظاهرة جنوح الأحداث في ضوء بعض العوامل الاجتماعية في شمال الأردن، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد٤٢.

٧. السالمية، ريم بنت خالد، (٢٠١٨)، دور وسائل الاتصال الحديثة في انحراف الأحداث من منظور الخدمة الاجتماعية: مطبقة على الأحداث المودعين بدار إصلاح الأحداث في سلطنة عمان، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، عمان.

٨. الشرمان، يوسف محمد، (٢٠١٤)، انحراف الأحداث: أسبابه وعوامله من وجهة نظر الأحداث: دراسة حالة على الأحداث في مركز تربية وتأهيل أحداث إربد، مجلة جامعة النجاح للأبحاث- العلوم الإنسانية، جامعة النجاح الوطنية، المجلد ٢٨، العدد ٦.

٩. الرشيد، محمد بن رشيد، (٢٠٢٢)، العوامل المؤدية لأنحراف الأحداث: دراسة ميدانية مطبقة على نزلاء دار الملاحظة في مدينة الرياض، مجلة البحوث الأمنية، المجلد٣١، العدد٨٢.

١٠. الضمور، عدنان محمد، الحيايي، عبد الله محمد، (٢٠٢٠)، تحديات الانحراف الفكري وأساليب المواجهة في المؤسسات العقابية في دولة الامارات العربية المتحدة، الفكر الشرطي، المجلد ٢٩، العدد ١١٢.

١١.العاني، أميمة، العقروبي، هدى، (٢٠١٥)، المسؤولية الأبوية في الأسرة الإماراتية: دراسة ميدانية في إمارة الشارقة، قسم البحوث والدراسات بإدارة مركز التنمية البشرية.

١٢.السباعي، وجيه، (٢٠١٩)، «صحة دبي» تستقبل حالتَيْ إدمان على الألعاب الإلكترونية شهرياً، مجلة الإمارات اليوم https://www.emaratalyoum.com

١٣.العوجي، مصطفى، (١٩٩٣)، التأهيل الإجتماعي في المؤسسات العقابية، منشورات بحسون الثقافية، دار المنال، ط١، لبنان.
١٤.الحمادي، حسن علي، (٢٠٠٠)، التحولات الاجتماعية والاسرية ومشاكل الأحداث في الامارات، من شبكة الانترنت، البيان، https://www.albayan.ae
١٥.القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢ بشأن الأحداث الجانحين أو المعرضين للجنوح، https://uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/١٦١٨
١٦.بوحرود، شهرزاد، (٢٠١٩)، العنف الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث من وجهة نظر الأحداث، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر.
١٧.بدران، عمر، (٢٠٢٣)، دار التربية الاجتماعية للفتيات بالشارقة تعلن خطتها التشغيلية للعام الحالي، الشارقة التعليمية، https://sharjah.dzbatna.com/
١٨.حياصات، الشراع، نادية إبراهيم، زبيدة ماجد، (٢٠٢٢)، أسباب انحراف الأحداث في المجتمع الأردني–دراسة ميدانية على نزلاء مركز أسامة بن زيد، مجلة المنارة، المجلد١، العدد١، ص٤٠٨.
١٩.دبي–وام، (٢٠١٣)، الأبناء من « 1815 - ١٨ عاماً» أكثر عرضة للانحراف، https://www.emaratalyoum.com/
٢٠.زيتزني، عائشة بية، (٢٠١٧)، التغير الاجتماعي وأثره على الأسرة وشخصية الأبناء، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، العدد٢٨.
٢١.زراقة، فيروز مامي، (٢٠١٩)، الأسرة والإنحراف، المكتبة الوطنية، الأردن.
٢٢.سعفان، حسن شحاتة، (١٩٦٦)، علم الجريمة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص ١١٨.
٢٣.عبد القادر، بشير عبد المجيد، (٢٠١٨)، العوامل الاجتماعية المؤدية لجنوح الأحداث: من منظور الخدمة الاجتماعية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.
٢٤.غنيم، معتز، (٢٠٢٣)، كيف تؤثر مواقع التواصل الاجتماعي على استقرار الأسرة العربية، سكاي نيوز العربية، https://www.skynewsarabia.com/technology/١٦٠٦٥٤٠.
٢٥.غباش، موزة، (٢٠١٤)، مؤسسات رعاية الأحداث في الإمارات بين الواقع والمهام الكبرى، شبكة لانترنت، مركز الخليج للدراسات، https://studycenter.alkhaleej.ae/٢٠١٤–٠٩–٢١/.
٢٦.فاروق،شيرين، آليات مواجهة مخاطر الألعاب الإلكترونية، مجلة البيان، https://www.albayan.ae/uae/news/2022-09-20-1.4518138
٢٧.مالكي، حنان، (٢٠٢٢)، الأسرة وعلاقتها بتشكيل الانحراف الاجتماعي والجريمة، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد٧، العدد١.
٢٨.مجلة الاتحاد، (٢٠١٨)، التدخين يتسبب بوفاة ٢٩٠٠ شخص في الإمارات.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

References

1. Al-Marri, Abdullah Muhammad, (2019), The impact of social media and modern communication technologies on juvenile delinquency from the perspective of those working in the Qatari Juvenile Police, Master's thesis, College of Graduate Studies, Mu'tah University, Jordan.
2. Al-Enezi, Hamid Khazal, (2016), Juvenile Delinquency in Kuwaiti Society: A Sociological Analysis. Ain Shams University Journal, Faculty of Arts, No. 44, pp. 317-383.
3. Al-Harithi, Mashhour Bin Attia, (2022), Juvenile delinquency in broken families and the role of the social worker in reducing it: An applied study on social workers in juvenile rehabilitation centers in the Makkah Al-Mukarramah region, Master's thesis, College of Arts and Humanities, King Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia. .
4. Al-Hawari, Izdihar Khalaf, (2020), Factors leading to family disintegration and juvenile delinquency in Jordanian society, Journal of Education, Al-Azhar University, Volume 2, Issue 186.
5. Al Suwaidi, Suad Mohammed, (2020), The nature of the relationship of parents with juvenile delinquents in Emirati society. University of Sharjah Journal of Humanities and Social Sciences, Volume 17, Issue 1, p. 96.
6. Al-Nawasrah, Faisal Issa, Al-Laboun, Ali, (2019), The phenomenon of juvenile delinquency in light of some social factors in northern Jordan, Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences, Issue 42.
7. Al-Salmiya, Reem Bint Khaled, (2018), The role of modern means of communication in juvenile delinquency from a social service perspective: applied to juveniles placed in the Juvenile Correctional Home in the Sultanate of Oman, Master's thesis, College of Arts and Social Sciences, Sultan Qaboos University, Oman.
8. Al-Sharman, Youssef Muhammad, (2014), Juvenile Delinquency: Its Causes and Factors from the Juveniles' Point of View: A Case Study on Juveniles in the Irbid Juvenile Education and Rehabilitation Center, An-Najah University Journal of Research - Human Sciences, An-Najah National University, Volume 28, Issue 6.
9. Al-Rashid, Muhammad bin Rashid, (2022), Factors leading to juvenile delinquency: a field study applied to inmates of the observation house in the city of Riyadh, Journal of Security Research, Volume 31, Issue 82.
10. Al-Damour, Adnan Muhammad, Al-Hayaei, Abdullah Muhammad, (2020), Challenges of intellectual deviation and methods of confrontation

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

in penal institutions in the United Arab Emirates, Police Thought, Volume 29, Issue 112.

11. Al-Ani, Omaima, Al-Aqroubi, Hoda, (2015), Parental Responsibility in the Emirati Family: A Field Study in the Emirate of Sharjah, Research and Studies Department, Department of the Human Development Center.
12. Al Sibai, Wajih, (2019), "Dubai Health" receives two cases of addiction to electronic games every month, Emirates Today Magazine https://www.emaratalyoum.com
13. Al-Awji, Mustafa, (1993), Social Rehabilitation in Punitive Institutions, Bahsoun Cultural Publications, Dar Al-Manal, 1st edition, Lebanon.
14. Al-Hammadi, Hassan Ali, (2000), Social and family transformations and juvenile problems in the Emirates, from the Internet, Al-Bayan, https://www.albayan.ae
15. Federal Law No. (6) of 2022 regarding juvenile offenders or those at risk of delinquency, https://uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/1618
16. Bouhraud, Shehrazad, (2019), Domestic Violence and its Relationship to Juvenile Delinquency from the Juveniles' Point of View, Master's Thesis, Faculty of Humanities and Social Sciences, Mohamed Siddiq Ben Yahia University, Algeria.
17. Badran, Omar, (2023), Sharjah Girls' Social Education House announces its operational plan for the current year, Sharjah Educational, https://sharjah.dzbatna.com/
18. Hayasat, Al-Shiraa, Nadia Ibrahim, Zubaida Majed, (2022), Causes of juvenile delinquency in Jordanian society - a field study on inmates at the Osama Bin Zaid Center, Al-Manara Magazine, Volume 1, Issue 1, p. 408.
19. Dubai-WAM, (2013), Children between 15 and 18 years old are more susceptible to delinquency, https://www.emaratalyoum.com/
20. Zitzni, Aisha Beya, (2017), Social Change and its Impact on the Family and the Personality of Children, Journal of Studies and Research, University of Djelfa, Issue 28.
21. Zaraka, Fayrouz Mami, (2019), Family and Deviance, National Library, Jordan.
22. Saafan, Hassan Shehata, (1966), Criminology, Egyptian Nahda Library, Cairo, p. 118.
23. Abdel Qader, Bashir Abdel Majeed, (2018), Social Factors Leading to Juvenile Delinquency: From a Social Service Perspective, Master's Thesis, College of Graduate Studies, Al-Nilein University, Sudan.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

24. Ghoneim, Moataz, (2023), How do social media sites affect the stability of the Arab family, Sky News Arabia, https://www.skynewsarabia.com/technology/1606540.
25. Ghobash, Moza, (2014), Juvenile Care Institutions in the Emirates between Reality and Major Tasks, Internet, Gulf Center for Studies, https://studycenter.alkhaleej.ae/2014-09-21/.
26. Farouk, Sherine, Mechanisms for Confronting the Risks of Electronic Games, Al Bayan Magazine, https://www.albayan.ae/uae/news/2022-09-20-1.4518138
27. Maleki, Hanan, (2022), The family and its relationship to the formation of social deviance and crime, Journal of Studies in the Psychology of Deviance, University of Biskra, Algeria, Volume 7, Issue 1.
28. Al-Ittihad Magazine, (2018), Smoking causes the death of 2,900 people in the Emirates.